DROITS
EUROMED
RIGHTS
حقوق

التقرير السنوي لأورومتوسطية للحقوق

٢٠٢٢

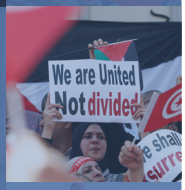

جوان ٢٠٢٣

© EuroMed

جوان ٢٠٢٣

الأورومتوسطية للحقوق
شارع ١٦ Vestergade، الطابق
الثاني DK-١٤٥٦ كوبنهاغن
هاتف: ٠٠ ١٧ ٦٤ ٣٢ ٤٥+
information@euromedrights.net
www.euromedrights.org

معلومات ببليوغرافية

العنوان: التقرير السنوي لألورومتوسطية للحقوق
لعام ٢٠٢٢
تأليف: ألورومتوسطية للحقوق
تاريخ النشر ألولي: حزيران/يونيو ٢٠٢٣
الصفحات: ٢٠
رقم الكتاب المعياري الدولي: ٩٧٨٨٥٩٢٩٩٠٩٩٠
اللغة ألصلية: إلنجليزية

فهرس المحتويات

توطئة	4
من نحن	6
عين على الذكرى ألـ ٢٥ لتأسيس الشبكة	8
الهوية المرئية للأورو-متوسطية للحقوق	10
الأهداف السياسية	12
الأهداف التنظيمية	26
قائمة الأعضاء	30
اللجنة التنفيذية	31
لمحة عامة عن الموارد المالية	33
المانحون	34

توطئة

من رحم الظلام يشرق الامل

٢٥ عاما على تأسيس الأورو-متوسطية للحقوق!

منذ تأسيس الشبكة في عام ١٩٩٧، بعد اعتماد إعلان برشلونة، ونحن نناضل من أجل حقوق الإنسان للجميع في المنطقة الأورومتوسطية. واليوم، نحن فخورون بأن نعتبر ٦٥ من أكبر منظمات حقوق الإنسان في أوروبا والشرق الأوسط وشمال أفريقيا من بين الأعضاء المنتظمين في الشبكة، ومائة منظمة أخرى من بين أقرب شركائنا. نعمل معا من اجل منطقة أورومتوسطية تحترم حقوق الإنسان وسيادة القانون والمجتمع المدني وحقوق المرأة والمساواة والاستدامة.

الديناميات الجيوسياسية المتغيرة في المنطقة لا تزال تشكل تحديا كبيرا.

في الضفة الجنوبية للمتوسط، تبددت الآمال التي أثارها الربيع العربي عام ٢٠١١ تقريبا بسبب القمع والترهيب والمضايقة في حق المدافعين عن حقوق الإنسان والنشطاء المؤيدين للديمقراطية. في الجزائر ومصر وتركيا، يتم إسكات المدافعين عن حقوق الإنسان من قبل حكومات ذات توجه استبدادي. يواجه الفلسطينيون تمييزا دائما وغير قانوني من قبل السلطات الإسرائيلية – وقد تزايد هذا التمييز في عام ٢٠٢٣ بعد انتخاب حكومة إسرائيلية مؤيدة للاستيطان. في سوريا، أرسلت عودة نظام بشار الأسد الى جامعة الدول العربية إشارة سوداوية إلى المدافعين عن حقوق الإنسان والديمقراطية في جميع أنحاء العالم مفادها أن النخبة السياسية يمكن أن تفلت من المساءلة حتى بعد ارتكابها لأبشع الجرائم. أما في تونس، قوض الرئيس قيس سعيد من خلال الإجراءات التعسفية التي اتخذها في يوليو/تموز ٢٠٢١، المؤسسات الديمقراطية التي أنشئت بعد انتفاضة ٢٠١١ وأجج الصراع الداخلي من خلال نشر تصريحات شعبوية عنصرية ومعادية للأجانب.

في جميع أنحاء المنطقة ، لا تزال جرائم قتل النساء و الفتيات والعنف القائم على النوع الاجتماعي في انتشار على نطاق واسع ويتعرض مجتمع الميم للحرمان من الحقوق الأساسية. كما لا يزال المهاجرون واللاجئون أداة في اللعبة الجيوسياسية للقوى الإقليمية من المغرب إلى تركيا – مع تزايد استهداف تلك الفئة في كل من ليبيا ولبنان. إن تضاؤل آفاق مستقبل مستقر ومزدهر لسكان العديد من البلدان في جنوب المنطقة الأورومتوسطية - بما في ذلك مصر المتعثرة ماليا - إلى جانب استمرار التضخم وارتفاع البطالة والآثار الناجمة عن تغير المناخ، يدفع المزيد من الناس إلى المخاطرة بحياتهم في محاولات محفوفة بالمخاطر لعبور البحر المتوسط.

وعلى الضفة الشمالية، يجري التشكيك أيضا في أهمية الالتزام بتعزيز وحفظ حقوق الإنسان والديمقراطية في المنطقة الأورومتوسطية. أدت حرب روسيا غير القانونية في أوكرانيا إلى تفاقم نقص الغذاء وتشريد الملايين. وفي العواصم الأوروبية و"الغربية"، انصب انتباه صناع السياسة الخارجية والأمنية إلى جيران أوروبا الشرقيين. وقد يؤدي هذا الوضع في نهاية المطاف إلى جعل عملية صنع السياسات في الجوار الجنوبي عملية وضيقة التركيز بشكل متزايد. وبصفتنا شبكة تدافع عن مبادئ إعلان برشلونة، يجب أن نكون مستعدين لجعل صوتنا مسموعا بشكل أعلى، والضغط على هذه الحكومات لتبني سياساتها الخارجية أولا وقبل كل شيء على نهج يحترم حقوق الإنسان. وبصفتنا شبكة تدافع عن مبادئ إعلان برشلونة، يجب أن نواصل العمل جاهدين من اجل اسماع صوتنا، والضغط على هذه الحكومات لتبني سياساتها الخارجية أولا وقبل كل شيء على نهج يحترم حقوق الإنسان. كما تشهد أوروبا تصاعدا مقلقا للغاية في للتيارات اليمينية المتطرفة. في الآونة الأخيرة، استولى الفاشيون الجدد على السلطة في إيطاليا، في حين أن الأغلبية اليمينية المتطرفة القوية تؤثر على صنع القرار في بلدان مثل النمسا وفرنسا والمجر. هذا الاتجاه له تأثير أيضا على الأحزاب والحركات المحافظة في أوروبا، التي تتحرك أكثر فأكثر نحو اليمين لأسباب تكتيكية أو أيديولوجية. وأخيرا، حفز هذا الوضع النهج القائم على لإدارة الخارجية لحدود أوروبا (ملف الهجرة) ومهد الطريق لتزايد استخدام الدول للممارسات غير القانونية واللاإنسانية، مثل عمليات الصد وتجريم جهود الإنقاذ في البحر. سنواصل في الأورومتوسطية للحقوق جهودنا للتواصل مع صناع القرار والتأثير عليهم بشكل أفضل بشأن عدم قانونية هذه الممارسات وعواقبها الكارثية. نعتقد أن السياسات التي تأخذ في عين الاعتبار احترام حقوق الإنسان هي السبيل الوحيد لإحداث تغيير مستدام وطويل الأجل.

تعكس انشطتنا في عام ٢٠٢٢ هذه الالتزامات. بعد اعتماد استراتيجيتنا الجديدة في أكتوبر ٢٠٢١ ، "التحسن والمضي قدما" ، عززت برامجنا من تعاونها الداخلي بهدف زيادة تأثيرنا وظهورنا. وتعد حملتنا من أجل حقوق عاملات الفراولة المهاجرات في جنوب إسبانيا مثالا جيدا على ذلك. وأظهرت أن اتباع نهج متعدد الجوانب إزاء النوع الاجتماعي والهجرة والسياسة الاجتماعية يمكن أن يعطي ثماره عندما ينفذ بالتعاون مع أعضائنا في الميدان. في عام ٢٠٢٢ ، اتخذنا أيضا خطوات لتعزيز علاقاتنا مع الأعضاء المنتظمين في الشبكة وتعزيز تعاوننا مع الشركاء والأعضاء المنتسبين. كما نلتزم في الأورو-متوسطية للحقوق بحماية البيئة. كخطوة أولى، أطلقت الشبكة "تدقيق البصمة الكربونية" الذي يغطي جميع أنشطتها لعام ٢٠٢٢. من المتوقع أن تصدر نتائج هذا التدقيق في عام ٢٠٢٣ وسيتم تقديمها مع توصيات لتقليل بصمتنا الكربونية.

.

لقد كانت مشاركة الناشطين الشباب محورا مهما آخر لعملنا في عام ٢٠٢٢. من خلال دمج الشباب في أنشطتنا وعلى نطاق أوسع في الشبكة، نطمح أولا وقبل كل شيء الى مواجهة هياكل ومعايير النظام الأبوي. كما نسعى أيضا الى ضمان استفادة الأجيال القادمة من الناشطين من الخبرة التي اكتسبتها الشبكة وأعضائها على مدى السنوات ال ٢٥ الماضية.

إن الاعتراف بأن الآفاق الجيوسياسية صعبة لا يرقى بأي حال من الأحوال إلى ان يكون اعلان هزيمة. بل على العكس من ذلك: بينما نترك عام ٢٠٢٢ وراءنا، نجد أنفسنا أكثر تصميما على ضمان بقاء الأورو-متوسطية للحقوق لاعبا رئيسيا في حماية وتعزيز حقوق الإنسان والديمقراطية في المنطقة الأورومتوسطية لسنوات قادمة. إن ذكاء ومثابرة وابتكار أعضائنا وموظفينا وشركائنا في جميع أنحاء المنطقة لأمر مطمئن وملهم. على مدى السنوات ال ٢٥ الماضية ، كافحنا من أجل مجتمع أفضل وما زلنا ملتزمين بمواصلة القيام بذلك على مدى السنوات ال ٢٥ المقبلة.

وديع الأسمر
رئيس الأورو-متوسطية للحقوق

راسموس ألينيوس بوسيروب
المدير التنفيذي للأورو-متوسطية للحقوق

من نحن

الأورو-متوسطية للحقوق هي احدى أكبر الشبكات في المنطقة الأورو-متوسطية وأكثرها نشاطًا في ميدان حقوق الإنسان.
وتأسست الأورو-متوسطية للحقوق في ١٩٩٥ وتضم في عضويتها ٧٠ منظمة تنشط في ٣٠ بلدًا حول العالم.
ويرتكز عمل الشبكة على تعزيز حقوق الإنسان والديمقراطية وحمايتهما في منطقتي جنوب المتوسط وشرقه، ناهيك عن التأثير على السياسات التي تتبناها الأطراف الفاعلة في أوروبا تجاه هذه المناطق.

رؤيتنا ومهمتنا:

تتطلع الأورو-متوسطية للحقوق إلى ضمان أن يتمتع جميع سكان المنطقة الأورو-متوسطية بحقوق الإنسان والديمقراطية.
وتتمثل مهمة الشبكة في تعزيز مبدأ التعاون بين منظمات حقوق الإنسان العاملة في جنوب المتوسط وشرقه وشماله، وزيادة نفوذها في داخل بلدانها وخارجها. ولتحقيق هذه الغاية، تعمل الشبكة على تسهيل العمل فيما بين الأعضاء بغية وضع استراتيجيات مشتركة وخطط عمل، وتساعد على إيصال تحليلهم للواقع ورؤاهم في مختلف القضايا إلى صانعي القرار وإلى الجمهور عام.
وبالإضافة إلى العمل الذي دأبت الأورو-متوسطية للحقوق على تنفيذه على صعيد بلدان جنوب المتوسط
-٢٠٢٢

:٢٠٢٥

١. تعزيز حقوق المهاجرين واللاجئين.
٢. تعزيز مبدأ المساءلة وتحقيق العدالة وحماية الحيز المتاح للمجتمع المدني.
٣. تقوية الديمقراطية وضمان الحريات الأساسية.
٤. تحسين الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.
٥. تحسين الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

وبالموازاة مع ذلك، تناضل الأورو-متوسطية للحقوق من أجل تحقيق خمسة أهداف تنظيمية:

١. بعث الروح في قاعدة الأعضاء.
٢. زيادة الشعبية والتأثير.

٣. تقليل البصمة الكربونية.
٤. الرفع من مصادر التمويل وتنويعها.
٥. تحسين مستوى تكوين الأعضاء.

أساليب عملنا

تعمل الأورو-متوسطية للحقوق من خلال أعضائها ومن أجلهم وبالتعاون معهم. كما تربطنا علاقات مع المئات من منظمات المجتمع المدني الأخرى ومع مؤسسات حكومية محلية ودولية تنشط في مجال حقوق الإنسان. ويتجسد ذلك من خلال الجمع بين أساليب العمل الرئيسية الموضحة أدناه:

التحليل والرصد:

تعكف الأورو-متوسطية للحقوق على رصد التطورات المتعلقة بحالة حقوق الإنسان والديمقراطية في المنطقة الأورو-متوسطية، من خلال اعداد دراسات مكتبيّة وايفاد بعثات ميدانية والاعتماد على صيغ أخرى من صيغ جمع البيانات. كما نبحث عن تحليلات منقّحة بعناية كبيرة حول أهم الاتجاهات والظواهر التي تخدم عملنا. ونستخدم النتائج المنبثقة عن عملية الرصد والتحليل في تقوية القدرات الذاتية لأعضائنا وتحسين فهمهم لبعض المسائل المحددة والعمليات. كما تُستخدَم هذه النتائج كمُدخل لتعزيز تموقع الشبكة في المشهد السياسي
وأرضية لرسم خارطة طريق لبرامج الشبكة وأنشطتها في مجال الدعوة والاتصال.

التعاون والابداع المشترك:

تعمل الأورو-متوسطية للحقوق على تسهيل التعاون فيما بين أعضائها وأصحاب المصلحة وتشجع على الابداع المشترك. وكثيرًا ما نذهب أبعد من حدود قطاع المجتمع المدني أثناء عملية الابداع المشترك من خلال اشراك الجهات الفاعلة الحكومية الوطنية والدولية والمؤسسات. ونُنجز عملنا من خلال تنظيم ورشات عمل على مستوى عدد كبير من مجموعات العمل، التي تعتبر فضاء يجمع أعضائنا بنظرائهم وبأصحاب المصلحة المعنيين من أجل تبادل الأفكار والاستفادة من
التدريب ووضع خطط عمل مشتركة واتخاذ قرارات في هذا الشأن.

أنشطة الدعوة والاتصال:

يساهم العمل الذي تضطلع به الأورو-متوسطية للحقوق في مجالي الدعوة والاتصال في التأثير على صانعي القرارات وواضعي السياسات والجمهور عامة وإيصال لهم رسالتها، وذلك من خلال التعاون فيما بينها والأعضاء والشركاء. وتستهدف أنشطة الدعوة الهيئات الدولية مثل الإتحاد الأوروبي والحكومات الإقليمية والوطنية، بما فيها الدول الأعضاء بالاتحاد الأوروبي والحكومات
في جنوب المتوسط وشرقه.

التعميم:

تنتهج الأورو-متوسطية للحقوق مبدأ التعميم كوسيلة لمعالجة القضايا التي تُهِم المنظمة والشواغل التي تمسها. ونعمل بانتظام على اجراء استعراض لمدى مراعاة مبدأ النوع الاجتماعي في عملنا ونحرص على ضمان أن تعكس جميع برامجنا ضرورة احترام حرية التعبير وتكوين الجمعيات وتكفل الحق في التجمع السلمي وتمنح فرص الوصول إلى مراكز صنع القرار وتساعد
على إيجاد مصادر تمويل لفائدة المجتمع المدني.

عين على الذكرى ألـ ٢٥ لتأسيس الشبكة.

يصادف حلول عام ٢٠٢٢ الاحتفال بمرور ٢٥ عامًا على تأسيس الشبكة الأورو-متوسطية للحقوق. فمنذ إنشائها في عام ١٩٩٧، أي بعد عامين من إطلاق إعلان برشلونة، تبوأت الأورو-متوسطية للحقوق مكانة بارزة كواحدة من أبرز الفاعلين في المنطقة الأورو-متوسطية وأكثرهم نشاطًا في مجال حماية حقوق الإنسان وتعزيز الديمقراطية. وها هي اليوم الشبكة، بعد مرور ٢٥ عام على تأسيسها، تنمو وتزدهر لتضم في عضويتها ٦٨ منظمة تنشط في ٣٠ بلدًا حول العالم، ولها مكاتب في كل من كوبنهاغن (المقر الرئيسي) وبروكسل وتونس ولها تمثيلية في المغرب.

وتسير الأورو-متوسطية للحقوق ضمن رؤية واضحة المعالم تروم تعزيز حقوق الإنسان والديمقراطية لجميع سكان المنطقة الأورو-متوسطية. وقد نجحت الأورو-متوسطية للحقوق في تأدية مهمتها المتمثلة في تعزيز التعاون فيما بين منظمات حقوق الإنسان التي تنشُط في منطقة جنوب المتوسط وشرقه وشماله وتقوية نفوذها داخل بلدانها وخارجها.

وها هي اليوم المنظمة تجدد تمسكها بالمبادئ العالمية لحقوق الإنسان وتجسد قيم التعاون والحوار عبر حدود المنطقة وفي داخلها. وتنشد الأورو-متوسطية للحقوق تأدية مهمتها عن طريق الرَّبط الشَّبكي وتبادل الآراء والخبرات بين أعضائها وشركائها وبناء القدرات بوصفه وسيلة لتحسين مهارات الأعضاء، وزيادة رصد انتهاكات حقوق الإنسان والتجاوزات وتوثيقها والقيام بأعمال الدعوة والاتصال. والمتتبع لمسيرة الأورو-متوسطية للحقوق يجد أنها نجحت بفعالية كبيرة في الوقوف في وجه التحديات التي فرضها وضع جيوسياسي متغير للغاية تعيشه المنطقة، واستجابت لاحتياجات الأطراف الفاعلة في المجتمع المدني.

واستغلّت الأورو-متوسطية للحقوق مناسبة احياء الذكرى ألـ ٢٥ لتأسيسها للم شمل بعض الأعضاء والشركاء من أجل استحضار الحالة الراهنة لحقوق الإنسان وبحث السبل أمامنا، بوصفنا منظمات تحت لواء المجتمع المدني، لضمان تحقيق مبدأ المساءلة واجراء الإصلاحات الضرورية في المستقبل. وتمحور النقاش حول تقرير أعدته الأورو-متوسطية للحقوق حول آفاق النهوض بحقوق الإنسان في المنطقة وبعض التحديات التي تقف حجر عثرة في سبيل تحقيق ذلك (على سبيل المثال لا الحصر حماية حقوق الإنسان في عالم تعم فيه التكنولوجيا الرقمية وتحقيق مبدأ المساواة بين الجنسين في بيئة يسود فيها عدم المساواة وتعزيز مبدأ المساءلة وتقديم الجناة للمحاكمة وتقوية الإطار الخاص بحقوق الإنسان). وقد خُصّصت جلسة لبحث سبل بعث الروح في حركة حقوق الإنسان في المنطقة واشراك الشباب.

ثُم إنَّ الحاجة إلى التعاون الدولي في تعزيز حقوق الإنسان والديمقراطية وحمايتهما أصبح الآن أقوى من أي وقت مضى، خاصة في ظل تزايد حجم التحديات التي تشهدها المنطقة. غير أن هذا لم يمنع من حدوث بعض الانفتاحات المشجِّعة؛ فقد شهدنا بروز حركات جديدة ذات شأن ومنظمات استطاعت الابداع في تنويع أساليب كفاحها من أجل فرض احترام حقوق الإنسان في بعض أعتى البلدان والمؤسسات متعددة الأطراف حول العالم، إضافة إلى ظهور أحلاف قوية تواصل حمل مشعل الكفاح من أجل تعزيز الديمقراطية الليبرالية وحقوق الإنسان على الصعيد العالمي. وتمثل هذه الحركات الجيل الثالث من قوافل نشطاء حقوق الإنسان الذين أناروا الطريق للأورو-متوسطية للحقوق لكي تجدِّد نفسها بنفسها.

DROITS
EUROMED
يورومد
RIGHTS

الهوية المرئية للأورو-متوسطية للحقوق

إن ضرورة الرفع من شعبية الشبكة يعتبر عنصر أساسي من العناصر الواردة في استراتيجيتنا للفترة ٢٠٢٢-٢٠٢٧. فقد كان لا بد للشبكة من تكييف نفسها مع التحديات الجديدة التي تفرض نفسها في مجال حقوق الإنسان ومتطلبات الرأي العام وأهداف الدعوة. وتَجسَّد هذا التغيير من خلال إعادة هيكلة استراتيجيتنا للاتصال والأدوات التي بحوزتنا، دون أن ننسى التغيير الجذري الذي عرفته استراتيجيتنا الرامية للرفع من مستوى حضور الشبكة من خلال اعتماد شعار جديد وظهور موقع الشبكة على الإنترنت في حلة جديدة (أُنجِز في مطلع عام ٢٠٢٣) واعتماد مبادئ توجيهية جديد تمامًا.

ويجسد الشعار الجديد الانتماء الجغرافي للشبكة من خلال التركيز على اللون الأزرق المتوسطي، الذي يرمز إلى الفضاء المشترك الذي يجمع ضفتي المتوسط بعضها ببعض. ويعتبر التعويل على قدرة الشبكة في احتواء أعضاء من مشارب مختلفة اللبنة الأساسية في النهوض بالشبكة، وهو ما يعكسه دليل الإرشادات في حلته الجديدة تمامًا. وفي الأخير، يكفينا الإشارة إلى وجود كلمة "الحقوق" باللغات الثلاث المعمول بها في الشبكة الأورو-متوسطية للحقوق، حتى نعي كم هي فضاء للتنوع وتعدد اللغات.

وشكّل إعادة تصميم موقع الشبكة على الإنترنت جزءًا رئيسيًا من العمل من وجهة النظر التقنية والتسويقية على حد السواء. ويعتبر الموقع الإلكتروني بمثابة نافذة للاطلاع على ما أنجزته الشبكة في سبيل تعزيز تموقعها في الحياة السياسية، مما يساعد الأورو-متوسطية للحقوق تطوير محتوى موقعها وتعميمه على طائفة متنوعة من الجمهور. ومن الناحية التقنية، سيضفي هذا التصميم الجديد للموقع الإلكتروني للشبكة المزيد من الحيوية على صيغة المنشورات والعمل الجانبي لتحقيق جميع الأهداف السياسية للشبكة.

وقد كان مجهود الأورو-متوسطية للحقوق في اعداد قاعدة بيانات خاصة بجهات الاتصال له دور لا يقل أهمية، وإن لم يكن ظاهراً للعيان. وارتأت الشبكة اجراء تحديث شامل لقاعدة البيانات هاته، التي أنشأت لأول مرة في ٢٠١٢. وستسمح هذه الأداة الجديدة، التي كان من المقرر اطلاقها بحلول عام ٢٠٢٣، للأورو-متوسطية للحقوق بالتعاطي مع الشروط الواردة في اللائحة العامة لحماية البيانات وتحسين طريقة تعميم مواقفها وتوصياتها الخاصة بالفئات المستهدفة بأعمال الدعوة.

ومتى ما حانت الفرصة، سيُسهم هذا العمل الفني، الذي أُنجِز خلف الكواليس، في وضع الأورو-متوسطية للحقوق في صدارة الشبكات الإقليمية المعنية بحقوق حقوق الإنسان في المنطقة الأورو-متوسطية.

الأهداف السياسية

مقدمة

من الأهمية بمكان الحكم على انجازات الأورو-متوسطية للحقوق من منطلق السياق الذي نعمل ضمنه. فنجاحنا هنا مرهون بمدى قدرتنا على لم شمل منظمات المجتمع المدني من أجل تقوية قدراتها الذاتية في ميدان الدعوة وإتاحة لها الفرصة لكي تحقّق تغييرات إيجابية في سبيل ضمان احترام حقوق الإنسان وتعزيز حكم القانون وتوفير الحماية للمدافعين عن حقوق الإنسان.

وما كاد العالم يستفيق من كابوس التداعيات التي خلفتها جائحة كوفيد-١٩ حتى اندلعت الحرب الروسية على أوكرانيا وتلتها أزمات الغذاء والوقود، التي أثرت بدورها ليس على المنطقة الأوروبية المتوسطية وحسب، بل كان لها الأثر المباشر على عملنا في مجال حقوق الإنسان. وأُعيد تخصيص النفقات المالية على الصعيد العالمي للاستجابة لهذه الأزمة على حساب دعم الجهود المبذولة للوقوف إلى جانب المدافعين عن حقوق الإنسان والدفاع عن حقوق الإنسان في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا. كما أن المعاملة التفضيلية التي حفَّت بها أوروبا اللاجئين الأوكرانيين دون غيرهم ممن ينحدرون من منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا لم يمر مرور الكرام في المنطقة.

ويمكن الإشارة إلى أن تراجع العملية الديمقراطية في تونس منذ تموز/يوليو ٢٠٢١ كان من بين أبرز معالم المشهد في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. فقد أقدم الرئيس قيس سعيد على تركيز جميع السلطات في يده ولم تتجاوز نسبة مشاركة السكان في الانتخابات التي شهدتها البلاد ١٠٪. وأعْقب هذا التدهور موجة عزل طالت القضاة وحملات تشويه في حق المعارضين السياسيين وفرض حظر سفر على منتقدي الحكومة والمدافعين البارزين عن حقوق الإنسان. وفي مصر، واصلت حكومة الرئيس السيسي المضي قدمًا في سياستها الرامية إلى اسكات أصوات منتقديها، وهو ما قد يراه البعض على أنه محاولة منها للقضاء على حركة حقوق الإنسان عن بكرة أبيها. وشنَّت الجزائر، هي الأخرى، حملة قمع في حق نشطاء "الحراك" وفرضت حالة من العزلة على المدافعين عن حقوق الإنسان ومارست الكثير من الضغوط عليهم لثنيهم عن ممارسة نشاطهم. وازداد وضع المهاجرين في ليبيا سوءًا وساءت معاملتهم، في حين لم تسلم النساء من التهجم على حقوقهن سواء كان ذلك في شكل عنف على أساس نوع الجنس أو من خلال ترسيخ الصورة النمطية الجامدة في عقول العامة عن تبعية المرأة. ويقودنا هذا إلى القول، بما لا يدع أي مجال للشك، بأن انتهاكات حقوق الإنسان التي تُرتكب على نطاق واسع في جل بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا أصبحت أقرب إلى كونها قاعدة من استثناء.

وفي ضوء ما تقدَّم، ترى الأورو-متوسطية للحقوق أنه من المهم اليوم أكثر من أي وقتٍ مضى مواصلة دعم المدافعين عن حقوق الإنسان وتمكينهم من مراقبة وضع حقوق الإنسان ونشر الوعي في هذا الشأن. وفيما يلي بعض أهم الإنجازات التي حققتها الأورو-متوسطية على الصعيد السياسي خلال عام ٢٠٢٢:

الهدف السياسي الأول: تعزيز حقوق المهاجرين واللاجئين

يمثل الربط الشبكي والابداع المشترك فيما بين الأعضاء جزءًا أساسيًا في العمل الذي يُنجز في إطار برنامج الهجرة واللجوء بغية التوصل إلى نتائج فعلية من شأنها تحسين الوضع على أرض الواقع.

وانضمت في يوليو/تموز ٢٠٢٢، على سبيل المثال، ٤٠ منظمة من منظمات المجتمع المدني من المغرب والجزائر وتونس، إلى جانب مجموعة من عائلات المهاجرين المفقودين وممثلين عن السلطات المحلية، إلى أعضاء مجموعة العمل للأورو-متوسطية للحقوق المعنية بمسائل الهجرة واللجوء في عملية صياغة توصيات تقضي بإعداد بروتوكولات لتحديد هوية الجثث التي يتم العثور عليها في عرض البحر وعلى الشاطئ. ويساعد هذا العمل على ضمان تزويد العائلات بالمعلومات الكافية بشأن ما حصل لذويها الذين اختفوا أثناء عبورهم للبحر الأبيض المتوسط.

وأنشأت المجموعة ذاتها فريق عمل معني بالهجرة بهدف الاستجابة بسرعة للأحداث المأساوية المرتبطة بالهجرة. فقد تجاوب فريق العمل بسرعة مع حادثة التدافع المأساوي لمهاجرين حاولوا عبور السياج الحدودي بين مليلية والناظور في ٢٤ حزيران/يونيو من العام المنصرم، من خلال اصدار بيان صحفي بأربع لغات تطالب فيه بضرورة التحرك العاجل لاحتواء هذا التطور الطارئ. كما نسّق فريق العمل تنظيم وقفتين احتجاجيتين في الرباط ومدريد للتنديد بأحداث مأساوية كهاته.

وتظهر أهمية الابداع المشترك فيما يخص مسائل الهجرة واللجوء من خلال اصدار الأورو-متوسطية للحقوق، جبنا إلى جنب مع ٤٠ منظمة من منظمات المجتمع المدني، بيانًا مشتركًا حول المهاجرين المفقودين وحالات الوفاة على حدود الإتحاد الأوروبي في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر الماضي. وقد شارك في توقيع هذا البيان، الذي بادرت به الأورو-متوسطية للحقوق، عدد كبير من المنظمات من أوروبا ومنطقة المغرب العربي، بالإضافة إلى صحفيين وجمعيات للمهاجرين والشباب، وهو ما يعكس قدرة الشبكة على جمع طائفة واسعة من أصحاب المصلحة لاتخاذ اجراء بشأن قضية موحّدة.

ومن شأن تعبئة كهاته أن تفضي إلى تغيير في السياسات، مما انعكس من خلال اعتماد البرلمان الأوروبي، بأغلبية ساحقة، لتوصية بشأن الوضع في ليبيا في ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر المنصرم وتوجيهها للمجلس الأوروبي والمفوضية الأوروبية والممثل الأعلى للاتحاد الأوروبي للشؤون الخارجية. وتشير التوصية بوضوح إلى الانتهاكات التي يتعرض لها المهاجرين وطالبي اللجوء واللاجئين والنساء، وتشدد على ضرورة أن يتحمل الإتحاد الأوروبي المزيد من المسؤولية في تسوية الوضع. وظلت الأورو-متوسطية للحقوق وأعضائها وشركائها في اتصال دائم مع مقرر التوصية خلال جميع مراحل اعدادها، فضلاً عن مساهمتها في اثراء محتوى العديد من التعديلات التي أُدرِجت في النص النهائي للتوصية.

وتمكّنت الأورو-متوسطية للحقوق من جني ثمار العمل السابق الذي أنجزته في الميدان التشريعي. وهو ما ترجمه حضور الأورو-متوسطية للحقوق لجلسة استماع بشأن ميثاق الاتحاد الأوروبي بشأن الهجرة واللجوء في شهري آذار/مارس ونيسان/أبريل ٢٠٢٢ بدعوة من لجنة حقوق الإنسان في البرلمان الإيطالي ولجنة الحريات المدنية والعدالة والشؤون الداخلية في البرلمان الأوروبي. وفي كل مرة تمكّن البرلمانيون من الاطلاع على حقيقة وضع المهاجرين في قبرص، بما في ذلك عمليات الإعادة غير القانونية للمهاجرين الذين يصلون إلى السواحل القبرصية إلى لبنان. وفي هذا الصدد، طالبت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان في ١٦ أيار/مايو ٢٠٢٢ حكومة قبرص بتقديم توضيحات حول ارجاعها للاجئين سوريين اثنين في أيلول/سبتمبر ٢٠٢٠ وتموز/يوليو ٢٠٢١، والتي رصدتها الأورو-متوسطية للحقوق وأبلغت عن وقوعها. وسمحت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان في ٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٢٢ للأورو-متوسطية للحقوق وعضوها، حركة كيسا من أجل المساواة والدعم ومكافحة العنصرية، إلى جانب مركز غينيت لحقوق الإنسان بالتدخل كطرف ثالث في جلسة الاستماع الخاصة بقضية صد المهاجرين (M.A. and Z.R. versus Cyprus).

وواصلت الأورو-متوسطية للحقوق، طيلة ٢٠٢٢، التعبير عن آرائها بشأن مسألة الهجرة واللجوء من خلال اجراء حوارات ومداخلات في وسائل الإعلام.

وكان أهم انجاز في هذا الصدد هو استضافة النشرة الإخبارية الرئيسية لقناة الجزيرة في ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٢٢ للشبكة الأورو-متوسطية للحقوق إلى جانب السيد منصور الحصادي، عضو لجنة حقوق الإنسان بالمجلس الأعلى للدولة في ليبيا ممثلاً عن الحكومة الليبية. وتكمن أهمية هذا اللقاء التلفزيوني في كونه بُثّ في النشرة الرئيسية المسائية. وساهم اللقاء التلفزيوني مساهمة كبيرة في زيادة شعبية الأورو-متوسطية للحقوق في المنطقة وكان فرصة لتقديم توصيات وجهًا لوجه لمسؤول من الحكومة الليبية بشأن معالجة انتهاكات حقوق المهاجرين في ليبيا.
ومن نتائج ذلك العمل أيضًا اجراء القناة الفرنسية "فرانس ٢٤" لحوار تلفزيوني مع الأورو-متوسطية للحقوق، قبل ساعات فقط من بدء أشغال الاجتماع الاستثنائي لمجلس العدالة والشؤون الداخلية لمعالجة المسائل المتعلقة بالهجرة واللجوء على الصعيد الأوروبي. وهي مناسبة سمحت للأورو-متوسطية للحقوق بالإفصاح عن موقفها من السياسات الأوروبية المتعلقة بالهجرة واللجوء وتقديم توصياتها في هذا الشأن.

الهدف السياسي الثاني: تحقيق تقدم في مجال المساواة بين الجنسين

يعتبر الابداع المشترك والربط الشبكي بين الأعضاء جزء لا يتجزأ من برنامج الأورو-متوسطية للحقوق الخاص بحقوق المرأة وعدالة النوع الاجتماعي، شأنه في ذلك شأن بقية برامج الشبكة.

ودعت منظمات المجتمع المدني الناشطة في منطقة المغرب العربي الشبكة الأورو-متوسطية للحقوق للشروع في انشاء ديناميكية نسوية مغاربية وتنسيق عملها. وجاء ذلك في أعقاب اجتماع عُقِد في الفترة من ٩ إلى غاية ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٢ بحضور ٩٠ مدافعًا من المدافعين عن حقوق الإنسان، بمن فيهم أعضاء يمثلون جميع أطياف المجتمع المدني في تونس والجزائر والمغرب، وشركاء، وصحفيين، وشباب. وتهدف الندوة التي دامت يومين إلى بلورة توصيات حول سبل مكافحة العنف في حق المرأة. وحظي الحدث باهتمام كبير من لدن وسائل الإعلام، حيث تناقلته ٣٣ وسيط اعلامي في تونس. وتوِّج الاجتماع ببيان صحفي، وقّع عليه إلى جانب الشبكة أعضاء المجتمع المدني من البلدان الثلاثة، تطرّق إلى العديد من التوصيات الرئيسية، بالتزامن مع نهاية حملة الـ ١٦ يومًا من النشاط للقضاء على العنف ضد النساء والفتيات. ويعتبر هذا في حد ذاته انجاز هام ليس فقط من خلال زيادة ظهور الأورو-متوسطية للحقوق على وسائل الإعلام، بل أيضًا من خلال الديناميكية التي أُنشئت بمشاركة الأعضاء والشركاء لمعالجة مسألة العنف ضد المرأة. ويقرّ البيان بأن الأورو-متوسطية للحقوق تعد بمثابة فاعل ذا مصداقية في المنطقة إذا ما تعلق الأمر بحقوق المرأة والمسائل المتعلقة بعدالة النوع الاجتماعي، وهي في مقدورها تعبئة الأعضاء والشركاء على حد سواء من أجل احداث التغيير. ومن شأن بعث الروح في ديناميكية نسوية ظلت في سبات عميق طِوال السنوات القليلة الماضية أن يوفر فرصًا لتعزيز الحوار بين منظمات المجتمع المدني والسلطات الإقليمية والمحلية ذات الصلة حول حقوق المرأة والمسائل المتعلقة بالعدالة بين الجنسين.

واستطاع البرنامج فتح جسور تواصل مع وسائل الإعلام من خلال نشر تقرير باللغة العربية بعنوان "فضاءات العنف والمقاومة: حقوق المرأة في عالم الانترنت". ويعتبر هذا التقرير بمثابة الأرضية التي تأسست عليها حملة على شبكات التواصل الاجتماعي تركّز على أهم المعطيات والأرقام الواردة في التقرير. وفي هذا الإطار، نُظّمت سلسلة من الجلسات لفائدة منظمات المجتمع المدني الأخرى، في حين سيكون التقرير محور عرض بعنوان "التكنولوجيا ونوع الجنس" الذي ستستضيفه الأورو-متوسطية للحقوق بالتزامن مع الدورة السابعة والستون للجنة وضع المرأة، التي تنظمها لجنة الأمم المتحدة لشؤون المرأة في الفترة من ٦ إلى ١٧ آذار/مارس ٢٠٢٣. وكان التقرير قد استأثر باهتمام قناة "سي إن إن" فور توزيعه التي بادرت بدورها بالاتصال بالأورو-متوسطية للحقوق للحصول على المعطيات الأساسية عن حالة حقوق المرأة في العالم الرقمي على صعيد منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. وزوَّدت الأورو-متوسطية للحقوق قناة "السي إن إن" بما يلزم من مساعدة وفتحت لها قنوات اتصال مع ضحايا مستعدون للإدلاء بشهاداتهم علنيًا (بمن فيهم أحد أعضاء فريق العمل الوطني للأورو-متوسطية للحقوق المعني بعدالة النوع الاجتماعي).

وواصلت الأورو-متوسطية للحقوق تكثيف عملها من أجل تسليط الضوء على هذه القضايا في وسائل الإعلام خلال عام ٢٠٢٢. ودفعت الاحتجاجات التي عرفتها إيران بعد وفاة مهسا أميني بالموقع الاخباري "EU Observer" إلى نشر مقال رأي يتناول التهديدات التي تواجهها المرأة في إيران وكيف أن ذلك يجد صداه في جميع أنحاء منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

وعلى صعيد داخلي، واصلت الأورو-متوسطية للحقوق تعميم عملها المتعلق بالشؤون الجنسانية طيلة ٢٠٢٢. واعتمدت الأورو-متوسطية للحقوق، في هذا الصدد، خارطة طريق لتعميم مراعاة البعد الجنساني وخطة عمل تحدد من خلالها الأهداف الاستراتيجية والفئات المستهدفة وكذا الأنشطة المحددة التي تكرِّس مبدأ المساواة بين الجنسين. وتشمل خطة العمل هاته انتخاب جهة اتصال معنية بتنسيق المسائل الجنسانية في كل فريق عمل بغية إضفاء بعد يراعي نوع الجنس على جميع الأنشطة.

ويتيح التعميم لجميع برامج الأورو-متوسطية للحقوق المساهمة في تحقيق التقدم في ميدان المساواة بين الجنسين وتطوير أوجه التآزر المشتركة.

الهدف السياسي الثالث: تعزيز مبدأ المساءلة وتحقيق العدالة وحماية الحيز المتاح للمجتمع المدني

دأبت برامج الأورو-متوسطية للحقوق الخاصة بتركيا والمغرب ومصر وفلسطين وإسرائيل وفلسطين على معالجة غياب مبدأ المساءلة وسيادة القانون واستشراء ظاهرة الإفلات من العقاب وتقلص الحيز المتاح للمجتمع المدني، بسبب الانتكاسات المتواصلة في حالة حقوق الإنسان في المنطقة.

وأجرت الأورو-متوسطية للحقوق، بالتعاون مع شركائها المحليين، عمليات رصد وتوثيق للآثار المترتبة عن سياسات مكافحة الإرهاب على منظمات المجتمع المدني في تركيا ومصر وإسرائيل والأراضي الفلسطينية المحتلة. وفي هذا الصدد، نظّمت الأورو-متوسطية للحقوق ورشة عمل في بروكسل في ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٢ حول إساءة استخدام الأحكام القانونية المتعلقة بمكافحة الإرهاب. واستقطبت حلقة العمل هاته أعضاء بارزين من مختلف أفرقة العمل بالشبكة الأورو-متوسطية للحقوق من أجل مشاطرة التجارب التي مروا بها كل في مكان تواجده فيما يخص إساءة استخدام التدابير المتعلقة بالأمن لاستهداف منظمات المجتمع المدني والمدافعين عن حقوق الإنسان وتبادل المعارف في هذا الشأن. وقد ساعد ذلك على اكتشاف قصص نجاح واستفادة كل عضو من الدروس المستخلصة وإبراز أفضل الممارسات التي تمكنت المنظمات من وضعها بغية الاستجابة للقيود التي إما تسعى للحد من استقلاليتها أو، في أسوأ الحالات، تهدد وجودها من الأساس. وكان اللقاء فرصة أمام المنظمات لتبادل الآراء واستحضار تجاربها في الحصول على التمويل في سياق القيود المشدَّدة المفروضة عليها وكيفية استجابتها للادعاءات الموجهة لها بإساءة استخدام الأموال. كما كانت الورشة فرصة للأعضاء من أجل صياغة توصيات بشأن السبل المتاحة للمنظمات غير الحكومية المحلية والمنظمات التي تتخذ من الإتحاد الأوروبي مقرًا لها من أجل المضي قدمًا في التغلب على كافة التحديات.

تركيا

يواصل البرنامج الخاص بتركيا تنفيذ مشروع "دعم المجتمع المدني في حماية الحريات الأساسية والمدافعين عن حقوق الإنسان وضمان المحاكات العادلة في تركيا" استكمالاً لمشروع كنا قد أطلقناه سابقًا في تركيا. وتسعى الأورو-متوسطية للحقوق، من وراء إطلاق هذا المشروع، إلى توفير حيز آمن للتواصل عبر شبكة الإنترنت ولتنسيق مختلف الجهود، ويتيح لشركائنا ومنظمات المجتمع المدني المنخرطة في مراقبة سير المحاكمات في تركيا فرصة بلوغ الأهداف العالمية المتوخاة من أنشطة الدعوة.

ووفقًا لدراسة مسحيَّة لعام ٢٠٢١، تجتمع مجموعة التنسيق، التي تضم منظمات المجتمع المدني المحلية العاملة في مجال رصد المحاكمات والمرافعة عن الحق في محاكمة عادلة، مرتين في السنة. وتعد هذه الاجتماعات فرصة لاستقطاب خبراء دوليين ومحليين من أجل مشاطرة تجاربهم وتنظيم دورات تدريبية لفائدة المنظمات حول المعايير الدولية والأدوات التي يتعين استخدامها من أجل إضفاء فعالية أكثر على عملية مراقبة المحاكمات. وقد زاد مستوى التنسيق بين الشركاء المنفِّذين وبعض أعضاء المجموعة فيما يتعلق بتنظيم بعثات مشتركة لمراقبة المحاكمات وبعثات للدعوة على الصعيد العالمي. وأجرى أعضاء المجموعة وخبراء من جمعية حقوق الإنسان التركية، وهي عضو بالأورو-متوسطية للحقوق، ما مجموعه ٣٠ عملية مراقبة لأطوار المحاكمات في ١٧ قضية معروضة على المحاكم وقع عليها الاختيار في مختلف أنحاء البلاد في ٢٠٢٢، بما فيها قضايا تتعلق بأفراد مجتمع الميم والمدافعات عن حقوق الإنسان.

وفي السياق ذاته، أوفد ممثلو المنظمات العضو في الأورو-متوسطية للحقوق وأعضاء مجموعة التنسيق ببعثتين إلى بروكسل وستراسبورغ في ٢٠٢٢ للدعوة باتجاه مؤسسات الإتحاد الأوروبي ومجلس أوروبا. ومكّنت الأورو-متوسطية للحقوق مجموعة الدعوة الحالية من فرصة الالتقاء بالمنظمات غير الحكومية الدولية المعنية بالشأن التركي التي تتخذ من بروكسل مقرًا لها.

وبقي البرنامج على اتصال وثيق بمؤسسات الإتحاد الأوروبي، بما فيها الخدمة الدبلوماسية للاتحاد الأوروبي. وقد أثمرت هذه العلاقات في دعوة رئيس اللجنة الفرعية لحقوق الإنسان في البرلمان الأوروبي بضرورة إطلاق سراح شيبنام كورور فينكانجي. وجاء ذلك بعد الطلب المباشر الذي تقدَّمت به الأورو متوسطية للحقوق.

وأشرفت الأورو-متوسطية للحقوق بدورها على عدد من بعثات الدعوة باتجاه الأحزاب السياسية وسفارات الأعضاء البارزين في الإتحاد الأوروبي وكذا البعثات الدبلوماسية لكل من الولايات المتحدة وكندا. ونجحت احدى هذه البعثات في دفع ممثلي البرلمان الأوروبي في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٢ إلى تقديم توصيات تخص المجتمع المدني قبل موعد الانتخابات العامة المقبلة في ٢٠٢٣. وتمكّنت الأورو-متوسطية للحقوق وأعضائها، من خلال بعثات الدعوة هاته، من الحصول على التزام من المفوضية الأوروبية بأن يُحجِم الإتحاد الأوروبي عن الاستجابة لطلبات الحكومة التركية بتحويل التمويل الخاص بمنظمات المجتمع المدني عن طريق آليات حكومية. كما أعربت المفوضية عن التزامها الشديد بوضع احترام حقوق الإنسان شرطًا لحصول تركيا على أي شكل من أشكال التمويل.

وعلى الصعيد الوطني، واصلت جمعية حقوق الإنسان ومجلس المواطنين، وهما عضوان في الأورو-متوسطية للحقوق، جهودهما في الضغط على الأحزاب السياسية المُمَثَّلة في البرلمان من أجل رفع شعار اصلاح النظام القضائي في حملاتهم الانتخابية.

مصر

تواصل الأورو-متوسطية للحقوق عملها في مجالي الدعوة والاتصال بغية تسليط الضوء على الانتهاكات المتواصلة لحقوق الإنسان في مصر. ووفرّت الشبكة أرضًا خصبة لكي تلتقي منظمات حقوقية بارزة من داخل مصر وخارجها مع منظمات غير حكومية دولية تحت مظلة الفريق العامل المعني بالتضامن مع مصر.

وقد أثمر بالفعل عمل الأورو-متوسطية للحقوق في تأكيد مستشار رئيس اللجنة الفرعية لحقوق الإنسان في البرلمان الأوروبي، في ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٢٢، أن المعطيات والأرقام التي تقدِّمها الأورو-متوسطية للحقوق ومنظمة العفو الدولية ستستعمل في اطلاع رئيس اللجنة الفرعية حول وضعية حقوق الإنسان في مصر، وذلك تحسبًا لسلسلة من اللقاءات التي من المقرر أن يعقدها مع مسئولين مصريين. وفي ٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٢، وجَّه عضوان في الجمعية الوطنية الفرنسية أسئلة إلى وزير أوروبا والشؤون الخارجية الفرنسي بشأن حالة حقوق الإنسان في مصر، بما فيها مسألة تقلص الحيز المتاح لمنظمات المجتمع المدني. وطالب النائبان توضيح من الحكومة الفرنسية حول ما إذا كانت تعمل على اثارة هذه القضايا في لقاءاتها مع نظيرتها المصرية، وما تعتزم القيام به لمرافقة المدافعين عن حقوق الإنسان في إطار عملية ديمقراطية، في إشارة مباشرة للمعلومات التي توفرها الأورو-متوسطية للحقوق. وأدرج البرلمان الأوروبي لائحة كبيرة تضم مدافعين عن حقوق الإنسان في لائحته بشأن وضع حقوق الإنسان في مصر في ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٢. واعتمد النص النهائي للقرار على المعلومات الواردة في لائحة المعتقلين التي جمعتها الأورو-متوسطية للحقوق إلى جانب أعضائها وشركائها من المنظمات غير الحكومية.

واستخدمت الأورو-متوسطية للحقوق الدورة السابعة والعشرين من مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (المعروفة باسم كوب ٢٧) كعصا انقاذ من خلال تعبئة فريقها العامل المعني بالتضامن مع مصر، المؤلف من أهم منظمات حقوق الإنسان المصرية (في داخل الوطن وفي الشتات) ومنظمات غير حكومية دولية من أوروبا والولايات المتحدة. وأُطلقِت بالمناسبة حملة تحت شعار "لا عدالة مناخية بدون مساحة مدنية مفتوحة" تسلط الضوء على التحديات التي يواجهها جميع النشطاء، سواء أكانوا ينشطون في مجال الحقوق السياسية أو المدنية أو الاقتصادية أو الاجتماعية أو الثقافية أو المناخية أو البيئية، وما يتعرضون له من اعتداءات لمجرد التعبير عن آرائهم علنًا. واتخذت العديد من الإجراءات في خضم هذه الحملة، من بينها اصدار تقرير حول وضع حقوق الإنسان في مصر، وإطلاق نداء يقضي بالإفراج عن جميع المدافعين عن حقوق الإنسان القابعين خلف القضبان، وايفاد بعثات للدعوة باتجاه سياسيي الإتحاد الأوروبي (التي دفعت عدد من السياسيين، على سبيل المثال في البوندستاغ، لإثارة سجل مصر في مجال حقوق الإنسان، وإطلاق حملة على مستوى شبكات التواصل الاجتماعي، وايفاد بعثة تضامن إلى مصر بالتزامن مع انعقاد قمة المناخ (كوب ٢٧) بهدف الالتقاء بسفارات الدول وممثلي المجتمع المدني.

كما عمِلت الأورو-متوسطية للحقوق على دعم المدافعين عن حقوق الإنسان الذين تم نقلهم إلى أماكن أخرى. فعلى سبيل المثال، بعثت الأورو-متوسطية للحقوق رسالة لمحامي أحد المدافعين عن حقوق الإنسان في ١٥ أيار/مايو لكي تُتمِّم رسالة الدعم الأولية التي بعثت بها في ١٥ شباط/فبراير. وأمرت احدى المحاكم في هولندا في ٢ تشرين الثاني/نوفمبر دائرة الهجرة والتجنيس بإعادة النظر في قرارها القاضي برفض طلب اللجوء الذي تقدَّم به مدافع مصري عن حقوق الإنسان. وشكَّل ابطال قرار مصلحة الهجرة والتجنيس في حد ذاته أحد أكثر الإنجازات أهمية بحكم الوضعية الشخصية للمدافع المصري عن حقوق

الإنسان وما قد يشكل ذلك القرار من تهديد على سلامته. فالقرار قد يعرِّض المدافع عن حقوق الإنسان إلى مزيد من الملاحقات القضائية والاحتجاز إذا ما اضطر إلى العودة إلى مصر. ووظَّفت "غلوبال فوكس"، وهي شبكة دنماركية تضم تحت لوائها منظمات المجتمع المدني، مدافع مصري عن حقوق الإنسان للعمل لديها، حيث دعمت الأورو-متوسطية للحقوق طلبه للتوظيف.

إسرائيل وفلسطين والفلسطينيين

ما فتئت مجموعة عمل الأورو-متوسطية للحقوق الخاصة بإسرائيل وفلسطين والفلسطينيين تركز عملها على مسألة تقلُّص الحيز المتاح للمجتمع المدني وغياب المساءلة والمطالبة بتقرير المصير.

ففيما يخص تقلُّص الفضاء المدني وانعدام المساءلة، دأبت الأورو-متوسطية للحقوق على مواصلة عملها في مجال الدعوة باتجاه الممثلين ذات الصلة، من بينهم مجلس الإتحاد الأوروبي والمفوضية الأوروبية والبرلمان الأوروبي والفريق العامل المعني بحقوق الإنسان التابع لمجلس أوروبا والدول المانحة في أوروبا، على غرار ايرلندا واسبانيا والدنمارك والسويد. كما وُجِّهت جهود الدعوة باتجاه ممثلي الإتحاد الأوروبي في رام الله من أجل فتح تحقيق على مستوى محكمة العدل الدولية. وكانت الأورو-متوسطية للحقوق قد أعربت عن امتعاضها من مجلس اتفاقية الشراكة بين الاتحاد الأوروبي وإسرائيل وسجل الإتحاد الأوروبي فيما يخص مساءلة المسؤولين عن ارتكاب انتهاكات في حق الفلسطينيين.

وشاركت الأورو-متوسطية للحقوق في منتدى ائتلاف القدس لحقوق الإنسان الخاص بالمجتمع المدني بهدف انشاء شبكة تحوي منظمات المجتمع المدني الناشطة في أوروبا تكون أكثر هيكلة وقادرة على تنفيذ الأهداف المسطرة. كما واصلت الشبكة عملها المتعلق بتعميم مراعاة مبدأ نوع الجنس بالتعاون مع الأعضاء. وعقدت مجموعة العمل اجتماع ثانٍ في ٢٢ و٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٢، والذي شكَّل مناسبة للوقوف على الأنشطة، سواء التي اضطلعت بها المجموعة بمشاركة المنظمات أو التي نفذتها كل منظمة على حدة، ووضع استراتيجية عمل مشتركة للفترة المقبلة. ودعت مجموعة العمل إلى هذا الاجتماع ممثلين بارزين من فلسطين وإسرائيل والمنظمات الأوروبية لحقوق الإنسان.

ووافق البرلمان الأوروبي في ١٤ كانون الأول/ديسمبر على قرار بشأن التوصل إلى حل للصراع الإسرائيلي الفلسطيني يقوم على مبدأ إنشاء دولتين. ودعا القرار إلى دعم اجراء تحقيقات من طرف محكمة العدل الدولية في قضايا تتعلق بتقلص الفضاء المخصص للمجتمع المدني والتوسع الاستيطاني وعمليات الاحتجاز في حق الفلسطينيين التي تحدث على نطاق واسع. واقتربت الأورو-متوسطية للحقوق وشركائها المحليين، على غرار معهد فلسطين للدبلوماسية العامة ومنظمة التعاون الدولي من أجل التنمية والتضامن، من تحقيق أهدافها في الوصول إلى كل من حزبي تجديد أوروبا والخضر في البرلمان الأوروبي من أجل ادراج إشارة إلى واقع حقوق الإنسان وانتهاكات القانون الإنساني وإزالة اللغة التحريضية. وتضمَّن القرار إشارة إلى الركائز الاستراتيجية الثلاث التي يعتمد عليها برنامج الأورو-متوسطية للحقوق الخاص بإسرائيل وفلسطين والفلسطينيين.

المغرب

اقترح رئيس لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان في البرلمان المغربي المشاركة في تنسيق ورشة عمل حول اصلاح نظام العدالة، عقِب لقاء مع بعثة للدعوة في ١٢ نيسان/أبريل. ودعا رئيس اللجنة أعضاء البرلمان والأورو-متوسطية للحقوق للمشاركة في تنسيق عمل الفريق العامل المعني بالعدالة. وأعدَّت مجموعة العمل مذكرة حول الجمل البديلة إلى جانب تحليل لتقديرات الميزانية المطلوبة لتنفيذ ما توصلت إليه من نتائج قبل عرضها على أعضاء البرلمان. وقد قُدِّمت هذه الاستنتاجات والتوصيات إلى البرلمان ووزارة العدل والمجلس الوطني لحقوق الإنسان والمندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان.

الهدف السياسي الرابع: تقوية الديمقراطية وضمان الحريات الأساسية

تعمل جميع برامج الأورو-متوسطية للحقوق على تقوية دعائم الديمقراطية وضمان احترام الحريات الأساسية. غير أن أهم انجاز يمكن الإشارة إليه ما حققه البرنامج الخاص بتونس والجزائر.

تونس

أصبحت الأورو-متوسطية للحقوق مركزًا للتنسيق بين مختلف مكونات المجتمع المدني وتنظيم العمل المتعلق بالوضع السياسي الجديد، بفضل سجلها الحافل في تونس واتساع رقعة شبكة أعضائها وشركائها. وسرعان ما حوَّلت الأورو-متوسطية للحقوق، بفعل التطورات السياسية المثيرة للقلق، أحد مسارات عملها إلى برنامج "أنقذوا الديمقراطية في تونس" الذي يهدف إلى رصد التقدم الحاصل في العملية السياسية والتوعوية بما يحدث على أرض الواقع داخل تونس وخارجها، من خلال ايفاد بعثات للدعوة إلى بروكسل وباريس.

ويضم مركز التنسيق منظمات للمجتمع المدني وأكاديميين وقضاة بهدف بلورة توصيات تقضي بتنقيح الدستور. وأفضت عملية الابداع المشترك هاته إلى اتخاذ منظمات المجتمع المدني التونسي والنشطاء في ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر لموقف موحَّد بشأن فتح حوار وطني يقود إلى صيانة المكاسب التي تحقّقت على أثر انشاء دولة يسودها القانون. وجاء هذا القرار المشترك نتيجة جهود حثيثة من المشاورات والتعبئة لمنظمات المجتمع المدني تحت رعاية الأورو-متوسطية للحقوق.

كما قامت الأورو-متوسطية للحقوق بتنسيق عملية شاملة ضمت الأعضاء والشركاء، والتي جمعت أكثر من ٥٠ ممثلاً، لتقديم تقريرًا موازيًا للاستعراض الدوري الشامل إلى مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة في آب/مارس ٢٠٢٢، كما فعلت مع الاستعراضات الدولية الشاملة التي جرت في السابق. واستفادت منظمات المجتمع المدني من التدريب في كيفية صياغة التقارير والمشاركة في توثيق تجاوزات حقوق الإنسان وكتابة أجزاء محددة بحسب تجاربها وكذا مناقشة تقرير مشترك والموافقة عليه والتوقيع عليه. وكانت التمثيليات الدبلوماسية في جنيف قد وافقت على تقديم بين ٢ و٣ توصيات تتناول كل واحدة منها وضع حقوق الإنسان في الفترة من ٢٩ آب/أغسطس إلى غاية ١ أيلول/سبتمبر.

وقامت الأورو-متوسطية بالتنسيق لإنشاء لجنة قضائية تابعة للمجتمع المدني بدعم من ٥٧ قاضيًا كانوا قد عُزِلوا من مناصبهم بمرسوم رئاسي دون أدنى احترام للضمانات القانونية. ووضع أعضاء اللجنة، أغلبهم قضاة وممثلين لمنظمات في المجتمع المدني، مذكرة بشأن استقلالية القضاء من أجل احالتها على المقرر الخاص للأمم المتحدة في تموز/يوليو المقبل.

ولم تمنع الفوضى المستشرية في الهياكل الحكومية الأورو-متوسطية للحقوق من الاستفادة من علاقات العمل القائمة منذ عهد بعيد من أجل المضي قدمًا في مشروعها مع الوزارة المعنية بشؤون المرأة بشأن تمكين المرأة اقتصاديًا، والذي من المرتقب أن يبدا العمل عليه في ٢٠٢٣. كما نجحت الأورو-متوسطية للحقوق في الشروع في تنفيذ مشروع أخر بشأن التعاون فيما بين منظمات المجتمع المدني والهيئات العامة المستقلة في تونس، من خلال عقد العديد من اللقاءات في المنطقة.

وفي شهر كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٢، أعربت منظمات المجتمع المدني عن التزامها بإنشاء شبكة تضم جمعيات تُعنى بحماية الحقوق التي ترافع عنها الهيئات الوطنية المستقلة. وأنشأت هذه الشبكة جهات اتصال إقليمية وأعدَّت بيان مشترك يدعم الهيئات الوطنية المستقلة بوصفها آلية مهمة في تطبيق مبدأ المساءلة. كما يسرَّتْ الأورو-متوسطية للحقوق التعاون بين الهيئة الوطنية للوقاية من التعذيب ووزارة شؤون المرأة والأسرة ووزارة العدل ووزارة الشؤون الاجتماعية.

الجزائر

ما فتئت الأورو-متوسطية للحقوق تبذل الجهود لإقامة فضاءات تتيح لمنظمات المجتمع المدني الالتقاء والانخراط في أنشطة مشتركة في مجال الدعوة والمناصرة، في ظل الوضع السياسي الراهن الذي تشهده البلاد.

وتمكّنت الأورو-متوسطية للحقوق من جمع ١١ منظمة من منظمات المجتمع المدني للعمل على صياغة مذكرة تتعلق بالسياسات العامة قبل الاستعراض الدوري الشامل بشأن وضع حقوق الإنسان في الجزائر الذي جرت مراجعته في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٢. فالورقة توثّق حالة حقوق الإنسان في الجزائر وتقدم قائمة من التوصيات المشتركة التي قُدِّمت في إطار بعثة مشتركة للدعوة، وافقت عليها مجموعة من منظمات المجتمع المدني. وهذا وحده يعد بمثابة انجاز عظيم، إذا ما نظرنا إلى حجم الفرقة والاستقطاب السياسي الذي يتسِّم به المجتمع المدني الجزائري. ثم إن تقديم البلدان المستهدفة ببعثات الدعوة في ١١ تشرين الثاني/نوفمبر للعديد من التوصيات التي تُردِّد صدى توصيات المجموعة يعد بمثابة اعتراف بالعمل الذي تضطلع به هذه الأخيرة.

وتمكّنت الأورو-متوسطية للحقوق من عقد لقاء بين عدد من المنظمات الجزائرية المحلية لحقوق الإنسان ومنظمات تنشط في المهجر. ووجِّهت الدعوة أيضًا إلى منظمات غير حكومية دولية وخبراء من أجل رسم الأولويات الكبرى لمعالجة وضع حقوق الإنسان في الجزائر. وفي اليوم نفسه، أعدَّ أعضاء مجموعة التضامن الخاصة بالجزائر بيان صحفي، وقعوا عليه جميعهم، يتحدى ما جاء في تقرير الاستعراض الدوري الشامل للسلطات الجزائرية ويزيل الستار عن الوضعية الحرجة لحقوق الإنسان في البلاد.

الهدف السياسي الخامس: تحسين الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

أُنشئ فريق عمل مخصص منذ بضع سنوات لمعالجة المسائل المتعلقة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية على وجه التحديد، مع أن جميع برامج الأورو-متوسطية للحقوق تتناول هذه الجوانب.
وفي ٢٠٢٢، عزَّزت الأورو-متوسطية للحقوق دور فريقها العامل المعني بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لمعالجة بعض التحديات الملحَّة التي تواجه المنطقة على غرار جائحة كوفيد-١٩ والحرب الروسية على أوكرانيا وأزمة الغذاء والوقود، وكذا دراسة الآثار المترتبة عن هذه التطورات على الحيز المتاح للمجتمع المدني.

وقد وسّع البرنامج من نطاق أهداف عمله في مجال الدعوة ليشمل المؤسسات المالية الدولية وشرع في اجراء عدد من البحوث والأنشطة في مجال بناء القدرات بغية تعزيز فهم الأعضاء للدور الذي تضطلع به المؤسسات المالية الدولية في رسم معالم السياسات الحكومية التي تؤثر سلبًا على الحقوق الاجتماعية والاقتصادية.

وحقّق البرنامج بعض النتائج المعتبرة خلال ٢٠٢٢.

ونشرت النافذة الإعلامية الدنماركية "Politiken" والجريدة البلجيكية "Le Soir" في ١ حزيران/يونيو مقال رأي حول النساء الموسميات المهاجرات العاملات في قطاع قطف الفراولة في مدينة هويلفا الإسبانية. وحقّق هذا المنشور نتائج مهمة في دعم حملة أكبر زخمًا أطلقتها الأورو-متوسطية للحقوق بشأن نظام بذل العناية الواجبة في الإتحاد الأوروبي واذكاء الوعي حول الوضع المأساوي لحقوق الإنسان للعمال الأجانب، الذين يعملون في قطاع انتاج الفراولة التي تُباع في أوروبا. وتعتبر الحملة الإعلامية التي شاركت فيها البرامج الثلاث للأورو-متوسطية للحقوق (الهجرة واللجوء، وحقوق المرأة، والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية) واحدة من أنجح النماذج على التعاون فيما بين مختلف البرامج. وقد حظيت الخطوة بتغطية إعلامية معتبرة من خلال نشر أعمدة رأي ومقالات على جرائد ومواقع عالمية مثل Le soir البلجيكية و Politiken الدنماركية وموقع هسبريس المغربي و El Diario الإسبانية.

وأستفاد ٦٠ مدافعًا من المدافعين عن حقوق الإنسان من جميع أنحاء منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر من تدريب في مجال الأعمال التجارية وحقوق الإنسان. وكانت الورشة فرصة للمشاركين للاستماع إلى عروض مختلفة من لدن خبراء في ميدان الأعمال والبحوث المتعلقة بحقوق الإنسان. ووافق هؤلاء الخبراء على أن يتم تسجيل ورشة التدريب هاته بالصوت والصورة لغرض نشرها في ٢٠٢٣ في صفحة على الإنترنت تهتم بكيفية اجراء بحوث في مجالي الأعمال التجارية وحقوق الإنسان

وفي ٥ كانون الأول/ديسمبر، نشرت الأورو-متوسطية للحقوق، بالتعاون مع منظمة "ألف-تحرك من أجل حقوق الإنسان" والمركز اللبناني لحقوق الإنسان والمنصة الإعلامية المستقلة "دَرَجْ"، مقطع فيديو في إطار مشروع يسلط الضوء على التأثير الذي تخلفه الأزمة الاجتماعية والاقتصادية على الأقليات في لبنان، بما فيها اللاجئين، وكيف أن هذه الأزمة تُجبِر الأشخاص على اتباع طرق مميتة للهجرة.
وفي ٩ كانون الأول/ديسمبر، عقدت الأورو-متوسطية للحقوق ندوة إقليمية في تونس حول مكافحة العنف ضد المرأة في بلدان المغرب الكبير. وعلى هامش الحدث، نُظِّمت ورشة مخصَّصة لمعالجة التحديات القائمة أمام التمتع بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وفرص الوصول إليها، وكذا انشاء آليات محلية للتضامن.

وأخيرًا، وجَّه مكتب منظمة أوكسفام في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، في ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٢، دعوة إلى الأورو-متوسطية للحقوق لحضور اجتماع لتنسيق العمل المتعلق بالمجتمع المدني في بيروت، تحسبًا للاجتماعات السنوية للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي المزمع عقدها في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٣. وأشاد الاجتماع بالأورو-متوسطية للحقوق بوصفها طرف فاعل ذا صلة يعمل على معالجة قضايا التقشف والمؤسسات المالية الدولية بغرض وضع خطط للتعاون في المستقبل.

الأهداف التنظيمية

المقدمة

لما كان نجاح الأورو-متوسطية للحقوق مرهون بمدى قدرتنا على لم شمل منظمات المجتمع المدني وتقوية قدراتها في مجال الدعوة وإتاحة الفرصة لها لتحقيق تغييرات إيجابية، فإن الأهداف التنظيمية الموضحة أدناه تروم تحسين العمليات الخاصة بالأورو-متوسطية للحقوق وتساعدها على تحقيق نتائج ملموسة.

وتعتبر الأهداف التنظيمية الخمس، الموضحة في استراتيجية الأورو-متوسطية للحقوق للفترة ٢٠٢٢-٢٠٢٧، عناصر أساسية لضمان أقصى درجات الكفاءة وتأمين إمكانية استمرار الشبكة من الناحية البشرية والمالية والبيئية على المدى الطويل.

وشكّلت ٢٠٢٢ بداية الشروع في مشاريع تنظيمية شيِّقة جديدة. وتعتبر النتائج المذكورة أسفلاً أهم الإنجازات المحققة من الناحية التنظيمية في العام المنصرم.

الهدف التنظيمي الأول: بعث الروح في قاعدة الأعضاء

احتفلت الأورو-متوسطية للحقوق في ٢٠٢٢ بمرور ٢٥ عامًا على تأسيسها. وينبغي على الأورو-متوسطية للحقوق، بوصفها شبكة يقودها أعضائها زاد حجمها وأهميتها على مر السنين، السعي لاستقطاب منظمات شابة وفاعلة في المجتمع المدني من أجل توسيع نطاق أنشطتها التوعوية لتشمل شرائح جديدة مثل الحركات الاجتماعية والنشطاء من الشباب.

ولتحقيق هذه الغاية، تَقرَّر تعيين عضو من أعضاء اللجنة التنفيذية للأورو-متوسطية للحقوق كمرجع سياسي مكلَّف بمتابعة سير هذا العمل على وجه التحديد وتقديم تقارير إلى اللجنة بهذا الشأن. وعمِل المرجع السياسي، بالتعاون مع الأمانة العامة واللجنة التنفيذية، على تحديد الإطار المرجعي لدراسة العضوية التي أُطلِقت في وقت متأخر من عام ٢٠٢٢. وطالت دراسة العضوية جميع أعضاء الأورو-متوسطية للحقوق ووفَّرت معلومات ستستخدم في ٢٠٢٣ لبلورة استراتيجية للعضوية.

وفيما يخص أفرقة العمل التابعة للأورو-متوسطية للحقوق، جدَّدت مجموعات العمل المواضيعية الأربعة بشأن الهجرة واللجوء، وحقوق المرأة والمساواة بين الجنسين، والحقوق الاقتصادية والاجتماعية)،

وفلسطين وإسرائيل والفلسطينيين) هياكلها استجابة لدعوة لإبداء الاهتمام أطلقتها الشبكة في ٢٠٢٢ في قاعدة أعضائها. ونضمن أن يكون حضور النشطاء الشباب والشركاء الملتزمين على المدى الطويل قويًا عند انشاء مجموعات العمل.

وتمكّنت جميع مجموعات العمل من الالتقاء عبر شبكة الإنترنت وفي أرض الواقع خلال عام ٢٠٢٢، وجرَّبت صيغًا مختلفةَ للعمل مثل فرق العمل المخصصة لحل مشاكل معينة.

الهدف التنظيمي الثاني: زيادة الشعبية والتأثير

بمقدور الأورو-متوسطية للحقوق، بوصفها مصدرًا موثوق وشرعي للمعلومات المباشرة وللآراء القائمة على الأدلة، جمع معلومات ذات أهمية كبيرة واجراء تحليل للظواهر الإقليمية والتدخل في مناقشات الخبراء، وذلك بفضل هيكلة أعضائها. فالشبكة لها باع كبير في خبايا مؤسسات الإتحاد الأوروبي والدول الأعضاء به وتتمتع بإمكانية الوصول إلى الوسائل الإعلامية المهتمة بالشأن في المنطقة الأورو-متوسطية.
ويمكننا القول إن هناك متّسع لإحراز مزيد من التقدم في جذب المزيد من الانتباه واغتنام الفرصة المتاحة للوصول إلى الفاعلين السياسيين والصحافة والجمهور عامة بقدر أكبر من الفعالية.

وحقّقت الأورو-متوسطية للحقوق ثلاثة أهداف في ٢٠٢٢ في سبيل تحسين صورتها والرفع من مكانتها.

وأُعيد تصميم الهوية المرئية للأورو-متوسطية للحقوق بمساعدة وكالة أجنبية. فنجد أن الشعار الجديد يضفي لمسة من العصرنة والحداثة، في حين يحترم خصوصيات المنطقة الأورو-متوسطية ويضع في الحسبان هوية الأورو-متوسطية للحقوق بوصفها شبكة ناطقة بثلاث لغات. وبالإضافة إلى الشعار، أُنشئت قوالب تمَّ تعميمها على المنظمة برمتها.

واكتمل العمل على إعادة صياغة الهوية البصرية للأورو-متوسطية للحقوق بإعادة تصميم موقعها على شبكة الإنترنت. ويضع الموقع الالكتروني الخطوط العريضة لمهمة الأورو-متوسطية للحقوق ورؤيتها المستقبلية ويسلط الضوء على منشوراتها ومواضيع عملها الرئيسية، في وقت يعكس الهوية المرئية الجديدة للشبكة.

ويشتمل الجزء الثالث من هذا العمل على إعادة تصميم قاعدة بيانات تتضمن جهات الاتصال الخاصة بالأورو-متوسطية للحقوق، مما يساعدها على توزيع كافة الأخبار والآراء والتحليلات. وستكون قاعدة البيانات هاته جاهزة للاستعمال مع مطلع ٢٠٢٣ إلى جانب قوالب الاتصال الجديدة.

وأطلقت الأورو-متوسطية للحقوق قسمًا للاستشارات بغية تعزيز ظهورها في الدول الاسكندنافية، وهو ما سيتم على أساسه بدء العمل في ٢٠٢٣.

الهدف التنظيمي الثالث: تقليل البصمة الكربونية

يشكّل تغيّر المناخ حالة طوارئ عالمية غدت تؤثر على حقوق الأفراد وحرياتهم في كافة أرجاء المعمورة. ويتسبَّب الهيكل العملياَتي التقليدي للأورو-متوسطية للحقوق، الذي يعتمد على السفر الدولي عن طريق الجو والإقامة في الفنادق، في انبعاثات ثقيلة نسبياً من ثاني أكسيد الكربون ولا يأخذ بعين الاعتبار المعايير التي تخدم البيئة ولا تضرها في اختيار سلسلة مشترياته. وقد تزيد عدم معالجتنا لهذا الأمر من المخاطر على حقوق أعضائنا وتؤثر على مصادر عيشهم وتضعف من قدرتنا على اقناع المانحين. وتسعى الأورو-متوسطية للحقوق للاستفادة من تجاربها الأخيرة خلال مرحلة الإغلاق التي رافقت كوفيد-١٩ من خلال تكميل عملنا التقليدي المبني على أساس التواصل المباشر بالاعتماد على نماذج عمل عن بعد عبر الإنترنت تكون أكثر مراعاة للبيئة وتتَّسم بقدر أكبر من المرونة والفعالية من حيث التكلفة.

ولتحقيق هذه الغاية، عيّنت الأورو-متوسطية للحقوق مرجع سياسي لمتابعة مدى تنفيذ هذا الهدف التنظيمي ونجحت في تحصيل التمويل الضروري للشروع في هذا العمل. وعليه، شكّلَت الأورو-متوسطية للحقوق فريق عمل مؤلف من أعضاء اللجنة التنفيذية وطاقم تسييرها وأجرت مراجعة لمدى احترامنا للأهداف المتوخاة من تقليل البصمة الكربونية في نهاية ٢٠٢٢. ومن المنتظر أن يقدِّم فريق العمل هذا نتائج عمله في ٢٠٢٣، التي ستشكّل أرضية لوضع خطة عمل لتجسيد هذه النتائج على أرض الواقع.

الهدف التنظيمي الرابع: الرفع من مصادر التمويل وتنويعها

حقّقت الأورو-متوسطية للحقوق نموًا مطردًا في دخلها الفردي على مدار السنوات الأخيرة. وإن دل هذا على شيء فإنما يدل على أن الشبكة تمكّنَت من بناء أساس اقتصادي سليم. غير أن ذلك قد يزيد من تعقيد الإدارة المالية لموارد الشبكة ويتطلب من هذه الأخيرة تقوية قدراتها في إدارة المال. كما يزيد هذا الوضع الحاجة إلى بناء احتياطي مالي متين وإدارة الخصوم على المدى البعيد وتوسيع قاعد المانحين وتنويعها.

ونجحت الأورو-متوسطية للحقوق في ابرام اتفاقيات متعدِّدة السنوات مع الجهات المانحة التالية: الوكالة السويدية للتعاون التنموي الدولي وكنيسة السويد ومؤسسة المجتمع المفتوح ومؤسسة فرنسا. وقدِّمت سبع مقترحات على أساس كل مشروع على حِدة وتمت الموافقة عليها بمشاركة برنامج الشراكة الدنماركية العربية ووزارة الخارجية النرويجية والإتحاد الأوروبي.

ومن منظور داخلي، وضِعتْ المبادئ التوجيهية لدى النظر في المقترحات التي يقدمها الأعضاء وإجراءات إدارة المنح، قبل تعميمها على الشبكة برمتها. كما أُنشئ هيكل لجمع التمويل.

وفي الأخير، عمِلت الأورو-متوسطية للحقوق إلى جانب جهة استشارية اجنبية على اجراء مسحٍ لتحديد الجهات المانحة وكذا تصميم استراتيجية جديدة لتعبئة الموارد وتفعيلها.

الهدف التنظيمي الخامس: تحسين مستوى تكوين الأعضاء

نجحت الأورو-متوسطية للحقوق في بناء إطار لمراقبة سير أنشطتها وتقييمها على مدى السنوات الأربع الماضية. وأتاح برنامج التخطيط والمراقبة والتقييم والمساءلة والتعلم للأورو-متوسطية للحقوق الفرصة من أجل تحسين رصد التقدم المحرز في تنفيذ برامجنا وتحديد أهدافنا وتمتين الروابط بين هذه الأهداف والأنشطة التي نضطلع بها وتكييف برنامج عملنا وضمان تطبيق مبدأ المساءلة.

وفي عام ٢٠٢٢، أُنشئ فريق عمل معني بمتابعة مدى تطبيق التخطيط والمراقبة والتقييم والمساءلة والتعلم يتألف من رؤساء الوحدات ومنسق برنامج التخطيط والمراقبة والتقييم والمساءلة والتعلم بغية تكييف الإطار مع الاستراتيجية الجديدة للفترة ٢٠٢٢-٢٠٢٧ واعتماد خطة عمل. وشهدت أداة الرقابة الخاصة ببرنامج التخطيط والمراقبة والتقييم والمساءلة والتعلم تحسين جزئي، ويتعين على الطاقم بأكمله أن يخضع لتدريب معمق في مجال إدارة المشاريع في مطلع ٢٠٢٣.

الخاتمة

يبرز تقييم شامل أعدته جهة خارجية في ٢٠٢٢ أن العمل الذي تضطلع به الأورو-متوسطية للحقوق يعتبر "ذا أهمية بالغة" ويضيف قيمة حقيقية لعمل الأعضاء ومنظمات المجتمع المدني وأُولي المسؤوليات. فمن حيث الفعالية، يشير التقييم ذاته أن العمل المشترك الذي يميز أنشطة الأورو-متوسطية للحقوق والتنسيق المنتظم بين أعضائها وشركائها يؤدي إلى تعزيز أنشطة الدعوة ونقل القضايا والانشغالات إلى أبعد من السياقات الوطنية (مهم بسبب تقلص الفضاء المدني).

وبما أن الأورو-متوسطية للحقوق تعتبر شبكة تضم تحت رايتها أكثر من ٧٠ منظمة من منظمات حقوق الإنسان في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ومن أوروبا، فهي بذلك تمثل فضاء أمام المدافعين عن حقوق الإنسان من منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا للالتقاء ببعضهم بعضًا والاستفادة كل من الأخر، كما تتيح لهم فرصة لقاء نظرائهم الأوروبيين الذين قد يمدون لهم أيادي المساعدة. ونستشهد هنا بكلام أحد المدافعين المصريين عن حقوق الإنسان حيث يقول: "بمقدور الأورو-متوسطية للحقوق أن تقول ما نعجز عن قوله – وبالتالي فهي صوتنا في التوعية بواقع حقوق الإنسان في مصر. ويمكننا تزويدها بمعلومات موثوق بها لذلك الغرض. ويمكن للأورو-متوسطية للحقوق أن تساعد في حملِ الحكومات الأوروبية على ممارسة الضغوط على السلطات المصرية".

أو كما قال مشارك جزائري في الاجتماع الذي خصّص لمناقشة مسألة العنف القائم على أساس نوع الجنس: "لقد تعلّمت الكثير من زملائي في تونس والمغرب عن كيفية العمل على مسألة العنف القائم على نوع الجنس، وهو ما سوف أحمله معي إلى بلدي وأُكيّفه وأُطبّقه بناء على ما يقتضيه سياقنا الوطني. ويحذوني أمل بحدوث تغيير في الجزائر في لحظة ما لعلمي بأن الأورو-متوسطية للحقوق يمكنها نقل حقيقة التحديات التي نواجهها إلى أوروبا".

قائمة الأعضاء

الأعضاء المنتظمون

الجزائر: • النقابة الوطنية المستقلة لمستخدمي الإدارة العمومية • تجمع عائلات المفقودين في الجزائر • الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق االنسان. بلجيكا: المركز الوطني للتعاون الإنمائي. بلغاريا: مركز المساعدة القانونية • صوت في بلغاريا. قبرص: • منظمة العمل من أجل المساواة و الدعم و مناهضة العنصرية • معهد البحر ألابيض المتوسط لدراسات النوع االجتماعي. كرواتيا: • مركز دراسات السالم. جمهورية التشيك: • جمعية الناس عند الحاجة. الدنمارك: • المركز الدنماركي للدراسات حول النوع االجتماعي و المساواة و العرق (كفينفو) •منظمة الكرامة – المعهد الدنماركي لحقوق الإنسان. مصر: • مركز أندلس لدراسات التسامح و مناهضة العنف • مركز المساعدة القانونية للمرأة المصرية • المنبر المصري لحقوق الإنسان• مؤسسة المرأة الجديدة. فنلندا: • معهد تامبيري ألبحاث السالم. فرنسا: • الإتحاد الوطني للتضامن مع المرأة • رابطة التعليم • الرابطة الفرنسية لحقوق الإنسان. اليونان: • المجلس اليوناني لالجئين• اللجنة اليونانية للتضامن الديمقراطي الدولي. ايرلندا: • 02:08 التعليم و العمل من أجل عالم أفضل. إسرائيل/ألاراضي الفلسطينية المحتلة: • مركز المرأة لإلرشاد القانوني و االجتماعي • مؤسسة الحق • مركز الميزان لحقوق الإنسان • اللجنة العامة لمناهضة التعذيب في إسرائيل • عدالة)المركز القانوني لحماية حقوق ألاقلية العربية في إسرائيل(• بتسليم • كيان-تنظيم نسوي • المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان. إيطاليا: •المجلس الإيطالي لالجئين • جمعية النهوض االجتماعي . ألاردن: • مجموعة القانون من أجل حقوق الإنسان)ميزان(• جمعية معهد تضامن النساء ألاردني • النهضة العربية للديمقراطية و التنمية)أرض(. لبنان: • منظمة الف-تحرك منأجلحقوق االنسان • حركة مناهضة العنصرية في لبنان • المركز اللبناني لحقوق االنسان • المنظمة الفلسطينية لحقوق الإنسان في لبنان. المغرب/ الصحراء الغربية: • جمعية عدالة • المنظمة المغربية لحقوق الإنسان • جمعية الفضاء الجمعوي • الجمعية المغربية لحقوق الإنسان • الجمعية الديمقراطية لنساء المغرب. البرتغال: • الرابطة البرتغالية لحقوق الإنسان)سيفيتاس(. اسبانيا: • اللجنة لإسبانية لمساعد اللاجئين • معهد حقوق االنسان بإقليم كتالونيا • اتحاد جمعيات الدفاع و مناصرة حقوق الجزائر: • النقابة االإنسان • منظمة التعاون مع بلدان الجنوب. السويد: • مؤسسة كيفينا تل كيفينا. سوريا: • مركز دمشق لدراسات حقوق الإنسان • المركز السوري لإلعالم و حرية التعبير. تونس: • المنتدى التونسي للحقوق االقتصادية و االجتماعية • لجنة احترام الحريات و حقوق الإنسان في تونس • الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان • الجمعية التونسية للنساء الديمقراطيات • اتحاد التونسيين لجنسية الشواطئ. تركيا: جمعية مواطني هلسنكي. المملكة المتحدة: • مجموعة المحامون الدولية لحقوق الإنسان • لجنة حقوق الإنسان في نقابة المحامين في انجلترا و ويلز. على المستوى الإقليمي: • المعهد العربي لحقوق الإنسان • مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان • منظمة مساعدة الالجئين في الشرق ألاوسط و شمال أفريقيا • الجمعية ألاوروبية للدفاع عن حقوق الإنسان • الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان • مؤسسة جمعية مواطني البحر ألابيض المتوسط.

الأعضاء المؤازرون

الفدرالية الدولية لحقوق الإنسان • المنظمة الدولية ضد التعذيب • جمعية للوقاية من التعذيب • رابطة النساء الدولية للسالم والحرية • لجنة هلسينكي النرويجية • منظمة العفو الدولية – مكتب االتحاد ألاوروبي • هيومان رايتس ووتش

الأعضاء الفخريون

• كمال الجندوبي (رئيس فخري) • ماري الفرينتيادو • امراح سيهنيلوجى • لون ليندهولت - إيفا نوردستروم • إيان بيرن • ثيوكاريس بابامرغريتيس - إدريس اليزامي • بهي الدين حسن - آنيت جونيمان • سميرة طراد • كريستينا م. ميركل • ماجد بن شيخ • خميس الشماري – جورج عساف • آنا بوزو كورتي • ميساء زعرب.

اللجنة التنفيذية

الجمعية العامة هي الهيئة العليا للأورومتوسطية للحقوق. تجتمع كل ثلاث سنوات وتنتخب اللجنة التنفيذية.
تتكون اللجنة التنفيذية 2021-2024 من:

وديع الأسمر، رئيس
الأمين العام لحركة سوليدا (دعم اللبنانيين المعتقلين تعسفيا) ورئيس المركز اللبناني لحقوق الإنسان
وديع الأسمر هو أيضًا أحد مؤسسي الحركة الاجتماعية اللبنانية #طلعت_ريحتكم.

ثيودورا كريستو، نائب الرئيس
عضو تنفيذي في لجنة نقابة المحامين لحقوق الإنسان في إنجلترا وويلز. ثيودورا كريستو محامٍ ومدرس أكاديمي في كلية لندن للاقتصاد وجامعة كوين ماري في لندن. مجالات خبرتها الأساسية هيً حقوق الإنسان والقانون الدولي والمقارن.

معتز الفجيري، أمين صندوق
عضو مجلس إدارة معهد القاهرة لدراسات حقوق الإنسان ، والمؤسس المشارك ورئيس المنتدى المصري لحقوق الإنسان. وقد مثّل سابقًا المنظمات غير الحكومية الدولية الرئيسية لحقوق الإنسان في منطقة وفرونت لاين (ICTJ) الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ، بما في ذلك المركز الدولي للعدالة الانتقالية ديفندرز. يعمل حاليًا أستاذًا مساعدًا ورئيسًا لبرنامج حقوق الإنسان في معهد الدوحة للدراسات العليا.

لبنى دواني،
أمين عام جمعية ميزان للمحاماة الأردنية. لبنى دواني هي أيضًا مستشارة قانونية وعضو مجلس إدارة جمعية التنمية الأسرية. منذ التسعينيات ، شاركت في تأسيس عدد من المنظمات غير الحكومية في الأردن لمكافحة العنف ضد المرأة وحقوق الإنسان وحقوق المرأة.

جورجيو كاراتشولو،
التحق جورجيو، المحامي بالتدريب، بالبرنامج الإقليمي العربي للوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/ لحقوق الإنسان في البندقية. EMA الإيدز التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بعد دراسته في برنامج بعد بعض الوقت من العمل في تنسيق أنشطة المجلس الدولي لإعادة تأهيل ضحايا التعذيب داخل منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. انضم إلى معهد الكرامة الدنماركي لمناهضة التعذيب في عام ٢٠١٢ كمدير لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

منية بن جمعة،
أستاذة القانون بجامعة قرطاج ، ترأست الجمعية التونسية للنساء الديمقراطيات من ٢٠١٦ إلى ٢٠١٨. شاركت في المجموعة الأولى من الخبراء المكلفين بصياغة مشروع قانون القضاء على العنف ضد المرأة ، الذي اعتمده البرلمان التونسي عام ٢٠١٧.

ماري كريستين فيرجيات،
تلتزم ماري كريستين فيرجيات بحقوق الإنسان منذ عام ١٩٨٣ داخل الرابطة الفرنسية لحقوق الإنسان، حيث تشغل حاليًا منصب نائب الرئيس المسؤول عن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية وقضايا الهجرة. كانت من ٢٠٠٩ إلى ٢٠١٩ وكانت عضوًا في لجنة الحريات المدنية والعدل (GUE) عضوًا في البرلمان الأوروبي والشؤون الداخلية واللجنة الفرعية لحقوق الإنسان ووفد الاتحاد الأوروبي/المغرب العربي.

ديليانا جيتيفا،
ديليانا جيتيفا محامية في "مركز المساعدة القانونية - الصوت في بلغاريا". تشارك بنشاط في تقديم المشورة والتقاضي وتمثيل طالبي اللجوء واللاجئين والمهاجرين أمام السلطات الإدارية والمحاكم في بلغاريا وأوروبا.

فرانكو أودا،
عضو المجلس الوطني لجمعية Ricreativa e Culturale Italiana (ARCI)
ونائب رئيس ARCS (منظمة ARCI غير الحكومية).
فرانكو عضو في مجالس إدارة المنتدى المدني الأوروبي التابع للاتحاد الدولي للمستوطنات ويتعاون مع الدولي للتعاون. يعمل في الغالب على حقوق الإنسان والسلام والديمقراطية التشاركية Solidar منتدى والتضامن.

توني دالي،
منسق المنظمة غير الحكومية Educing and Acting for Better world ٥٠:٣٠ ومقرها أيرلندا، ومدير برنامج Developmenteducation.ie كونسورتيوم وعضو مجلس إدارة Fairtrade Ireland.
يقوم توني بتدريس ودعم التربية الشعبية حول التنمية البشرية وحقوق الإنسان والمواطنة النشطة.

جميلة سيوري،
المحامي ورئيس الجمعية المغربية عدالة - العدالة من أجل الحق في محاكمة عادلة. جميلة السيوري هي والمجلس الوطني المغربي لحقوق الإنسان (OMDH) أيضا عضوة في المنظمة المغربية لحقوق الإنسان.

حمدي شقورة،
نائب مدير المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان لشؤون البرامج. مجال خبرته الرئيسي هو التنمية الديمقراطية والحقوق المدنية والسياسية.

لمحة عامة عن الموارد المالية

Thematic approaches	**EUR**	**%**
Women's Rights and Gender Equality	267.450	4,7%
Shrinking Spaces	38.726	0,7%
Migration	428.135	7,5%
Economic & Social Rights	134.528	2,3%
Dialogue	128.190	2,2%
TOTAL REGIONAL ACTIVITIES	**997.029**	**17,4%**
Country approaches		
Tunisia	777.504	13,5%
Algeria	141.937	2,5%
Egypt	359.231	6,3%
Palestine, Israel & the Palestinians	92.157	1,6%
Morocco	75.424	1,3%
Turkey	48.161	0,8%
TOTAL COUNTRY SPECIFIC ACTIVITIES	**1.494.414**	**26,0%**
Other activities		
Advocacy & Training	103.195	1,8%
Project Monitoring & Evaluation	106.959	1,9%
Communication	436.092	7,6%
Executive Bodies	247.050	4,3%
Fundraising	178.336	3,1%
Human resources	153.090	2,7%
TOTAL OTHER ACTIVITIES	**1.224.722**	**21,3%**
TOTAL ACTIVITIES	**3.716.165**	**64,8%**
Administration (incl. Financial income/costs)	644.217	11,2%
Sub-grant to EMHRF (under SIDA CORE grant)	1.378.826	24,0%
TOTAL OPERATING EXPENSES	**5.739.208**	**100,0%**

REGIONAL ACTIVITIES	17,4%
COUNTRY SPECIFIC ACTIVITIES	26,0%
OTHER ACTIVITIES	21,3%
SUB-GRANT TO EMRHF (under SIDA CORE grant)	24,0%
ADMINISTRATION (incl. Financial income/costs)	11,2%

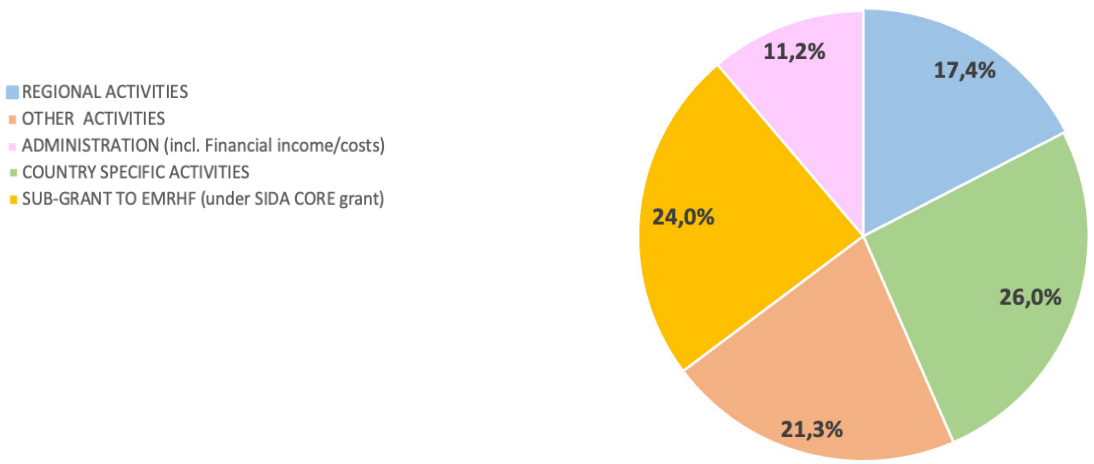

المانحون

كنيسة السويد ACT

الصندوق الأوروبي للذكاء الاصطناعي / شبكة المؤسسات الأوروبية

الاتحاد الأوروبي

برنامج الشراكة الدنماركية العربية - وزارة الخارجية الدنماركية

مؤسسة فرنسا

مؤسسة هاينريش بول

وزارة الخارجية النرويجية

مؤسسات المجتمع المفتوح

الوكالة السويدية للتعاون الإنمائي الدولي (سيدا)

Sigrid Rausing Trust

الاتحاد السويسري

Rue des Comédiens 22
1000 Brussels, Belgium

tel 47 86 540 2 32+
mail information@euromedrights.net